الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

**الاتحاد الأفريقي**

E/ECA/COE/34/16
AU/STC/FMEPI/EXP/16(I)

Distr.: General
3 March 2015
Arabic
Original: English

**اللجنة الاقتصادية لأفريقيا**
**لجنة الخبراء**
الاجتماع الرابع والثلاثون

**الاتحاد الأفريقي**
**لجنة الخبراء**
الاجتماع الأول

**الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي*، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين**

**اجتماع لجنة الخبراء**
أديس أبابا، ٢٥ – ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥

# تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

## مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن النتائج المحققة من خلال الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) التابع له منذ أبريل/ نيسان ٢٠١٤. ويتناول التقرير هذا الدعم من ثلاث زوايا: دعم قرارات رؤساء الدول ووزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛ وتقديم المساعدة التقنية المباشرة للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له؛ والدعم الذي يتم تنسيقه من خلال المجموعات التسع لآلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له (آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا) التي تعقد اجتماعاتها بدعوة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد ذُيل التقرير بالتوصيات الرئيسية للدورة الخامسة عشرة لآلية التنسيق، المعقودة في أبوجا في آذار/مارس ٢٠١٤. وهو يلبي ما أعربت عنه الدول الأعضاء من حاجة إلى تقديم تقارير منتظمة ومنهجية عما تضطلع به الأمم المتحدة من أنشطة لدعم الأولويات القطاعية للنيباد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

* تحل اللجنة الفنية المتخصصة محل مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين ومؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل. وتجمع اللجنة بين وزراء المالية والشؤون النقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي.

## أولا – تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن رؤساء الدول ووزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

٢ – يدعو رؤساءُ الدول وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيون بشكل روتيني منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم التقني المباشر لتنفيذ قراراتهم وإعلاناتهم. ويتناول هذا الفرع تنفيذ سبعة من هذه القرارات والإعلانات.

### ألف – تنفيذ نتائج مؤتمر قمة داكار المعني بتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا

٣ – تصميما على أن تتولى البلدان الأفريقية مشاريعها الإنمائية وتمولها بنفسها، ولاسيما مشاريع الهياكل الأساسية ذات الأولوية التي دُعي إليها في برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، استضاف السيد مكي سال رئيس جمهورية السنغال ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مؤتمر قمة داكار المعني بتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٤، حيث عُرض ١٦ مشروعا من مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية بهدف جذب التمويل من القطاع الخاص. وقد عملت كيانات منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة لبرنامج النيباد على تنظيم مؤتمر القمة والتزمت بتنفيذ وثيقته الختامية المعروفة باسم ''خطة عمل داكار''.

٤ – ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المشروع ١٦-١٦-١٦ لدعم تنفيذ هذه الخطة في ١٦ دولة، من خلال ١٦ مشروعا تم تحديدها في مؤتمر قمة داكار للتمويل، وذلك بحلول عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، أيد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في كانون الأول/يناير ٢٠١٥ استراتيجية تسريع التنفيذ وآلية تقديم الخدمات لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، التي وضعتها وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مصرف التنمية الإفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل داكار. وسينصب التركيز على الإعداد المبكر لمشاريع الهياكل الأساسية وزيادة قابلية المشاريع التي تنفذ في إطار خطة عمل البرنامج ذات الأولوية لعام ٢٠٢٠ للحصول على التمويل المصرفي.

### باء– دعم تنفيذ خطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال تنمية القدرات

٥ – ردا على طلب محدد تقدم به رؤساء الدول الأفريقية، عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية على إجراء عملية شاملة لتحديد النطاق تهدف إلى بيان التحديات في مجال القدرات لدى كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني للاتحاد الأفريقي. وقد تمت الاستعانة بخبراء تنمية القدرات في العملية، ويتوقع تقديم تقرير إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي في حزيران/ يونيه ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أيد المؤتمر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، خطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية للاتحاد الأفريقي في مجال تنمية القدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥، وهي خطة تستند إلى الإطار الاستراتيجي لبناء القدرات الذي وضعه برنامج النيباد بناء على عملية تحديد النطاق وتقييم الاحتياجات في مجال القدرات. ودعا رؤساءُ الدول أيضا إلى مواءمة خطة التنفيذ تلك مع الخطط الاستراتيجية المتوسطة الأجل للجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومع خطة عمل ٢٠٦٣ والموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكلفوا وكالة النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية والشركاء المحتملين لبرنامج تنمية القدرات المتعدد الوكالات، ببدء تنفيذ خطة تعزيز الفعالية المؤسسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية والتنفيذ السريع والمنسجم للبرامج والمشاريع الإقليمية. وستشارك منظومة الأمم المتحدة بشكل كامل في تنفيذ تلك الخطة.

## جيم- تحقيق التناغم بين أُطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية لتعزيز تمويل القطاع الخاص للهياكل الأساسية العابرة للحدود

٦ - يكمن أحد العوائق التي تحول دون اهتمام القطاع الخاص بتمويل الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا في تعدد أطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية في مختلف البلدان وتباينها أحيانا. وهناك دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة النيباد عن تعبئة الموارد المحلية توصي باتخاذ خطوات لمعالجة هذه المسألة. وقد طلب مؤتمر الاتحاد الأفريقي، في دورته المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، من الوكالة ومن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات ذات الصلة وضعَ إطار إقليمي مشترك لتنسيق السياسات والقوانين والنظم من أجل تعزيز تمويل القطاع الخاص للمشاريع الستة عشر التي حُددت في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. ووفقا لذلك بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الوكالة والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وضعَ مخطط شامل للسياسات والقوانين والنظم في جميع المناطق دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة، وستتبع ذلك تدابير للتنسيق على المستوى دون الإقليمي بهدف وضع إطار موحد.

## دال- تنظيم حوار سياسات رفيع المستوى بشأن تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا

٧ - طُلب خلال الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، المعقودة في أبوجا في آذار/مارس ٢٠١٤، وعقب إصدار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريرا عن دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي والنيباد، تنظيمُ منتدى للقدرات يمكن للدول الأعضاء أن تستخلص فيه الدروس بشأن كيفية تعزيز تعبئة مواردها المحلية. واستجابة لذلك الطلب، تعاونت اللجنة مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط للدعوة إلى اجتماع لمديري الميزانية والمسؤولين التنفيذيين المكلفين بتعبئة الموارد المحلية في البلدان الأفريقية، عُقد في السنغال يومي ٢٦ و٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥. وناقش المشاركون جملة قضايا منها استراتيجيات تعزيز تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا؛ وتوسيع القاعدة الضريبية؛ وتوجيه الموارد التي تأتي من المغتربين، وتقليص التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا.

## هاء- تنفيذ توصيات تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا المعنون "تعقُّبها ووقفها واستعادتها "

٨ - قدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، برئاسة السيد ثابو مبيكي الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقريره الذي طال انتظاره إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقدّر التقرير أن نحو ٥٠ مليار دولار تخرج سنويا من أفريقيا في شكل تدفقات غير مشروعة، ووثق العديد من الطرق التي تسلكها التدفقات وسبل التقليل منها. واستمدَّ التقرير عنوانه من شعار التوعية الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم عمل الفريق الرفيع المستوى، وهو: ''تعقبها ووقفها واستعادتها''. واتخذ مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته الرابعة والعشرين المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ قرارا يحث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على ضمان تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، وعلى إحالة نتائجها بالشكل الملائم إلى منتديات ومنابر التوعية على الصُّعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

## واو- تقديم الدعم المتواصل لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ولعملية ما بعد عام ٢٠١٥

٩ - أقر رؤساء الدول الأفريقيون في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ خطة عام ٢٠٦٣، وهي الإطار الأفريقي الاستشرافي لتحقيق التنمية والتحول الاجتماعي والاقتصادي. وترتكز خطة عام ٢٠٦٣ على التحديات المشتركة التي تواجهها غالبية

البلدان الأفريقية، ألا وهي: الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية كمصدر للرزق والصادرات؛ وتفشي الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛ وتدهور التربة والأراضي وفقدان التنوع البيولوجي؛ وانتشار النزاعات المسلحة؛ وانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة؛ وارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا؛ والتعرض الشديد للجفاف والتقلبات المناخية؛ وانخفاض المدخلات التكنولوجية؛ وهشاشة العمليات الديمقراطية.

١٠ - وكجزء من ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المستندة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧/٥٧، وسعيا منها إلى توطيد قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي وتعزيز أوجه التآزر في السياسات والأنشطة المتعلقة بقضايا وشواغل التنمية الإقليمية الرئيسية لأفريقيا، من خلال آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا، ساهمت بوصفها جهة تنسيق إقليمية، في جهود وضع الصيغة النهائية لخطة عام ٢٠٦٣، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا ومع أصحاب المصلحة في الاتحاد الأفريقي.

١١ - وبغية تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وفي سياق الموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أقامت منظومة الأمم المتحدة الشراكةَ بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطط التكامل والتنمية في أفريقيا. وتأخذ هذه الشراكة في الاعتبار الإنجازات والتحديات الماضية في المنطقة والسياقات القارية والعالمية التي يجري فيها العمل على إحداث التحول. ومن ثم فإنها ترمي إلى دعم الاتحاد الأفريقي في مسعاه لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وهي في جوهرها استمرار للمسيرة التي قطعتها أفريقيا برمتها نحو تقرير المصير الكامل والحرية والتقدم والازدهار الجماعي. وخطة عام ٢٠٦٣ وليدة أهداف وغايات الأطر القارية السابقة وصياغة جديدة لها، مثل خطة عمل لاغوس، ومعاهدة أبوجا، وبرنامج النيباد، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وخطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، وبرنامج الحد الأدنى للتكامل، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي وخطة النيباد الموحدة للعلوم والتكنولوجيا، ومبادرة تنمية الأعمال التجارية-الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا. وستقدم منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا الدعم المنسق والملتزم وغير المشروط لهذه البرامج والخطط التي وضعها الاتحاد الأفريقي ولغيرها من البرامج والخطط ذات الصلة، من خلال الشراكة في مجال خطط التكامل والتنمية في أفريقيا.

## زاي- المشاركة في الدعوة العالمية لتعزيز تعبئة الموارد المحلية وتمويل القطاع الخاص للهياكل الأساسية في أفريقيا

١٢ - قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة النيباد إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي دراسة عن تعبئة الموارد المحلية كان رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون قد كلفوهما بإعدادها، وقد أقر المؤتمر الدراسة في دورته المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وخلُصت الدراسة إلى أن هناك إمكانات ضخمة للاستثمار في تنمية أفريقيا باستخدام مواردها المحلية، وحددت الآليات والأدوات اللازمة لتعبئة هذه الموارد على نحو فعال. وأشارت إلى أن أفريقيا تدر أكثر من ٥٢٠ مليار دولار سنويا من الضرائب المحلية؛ و ١٦٨ مليار دولار سنويا من المعادن والوقود المعدني؛ وأكثر من ٤٠٠ مليار دولار في شكل احتياطيات دولية تحتفظ بها المصارف المركزية ومصارف الاحتياطي الأفريقية؛ وأكثر من ٤٠ مليار دولار من تحويلات المغتربين؛ و١٠ مليارات دولار أخرى يمكن أن تنتج عن تحويل هذه التحويلات إلى سندات. وقدر التقرير الإيرادات المصرفية بنحو ٦٠ مليار دولار، ورسملة أسواق الأسهم بأكثر من تريليون دولار. ويمكن للخطط الضريبية والحوافز البسيطة، شريطة أن تكون منسقة، أن تسبب تدفق الأموال إلى المشاريع الكبيرة التي عانت من نقص الموارد حتى الآن.

١٣ - وكانت الدراسة بمثابة وثيقة أساسية لمؤتمر قمة داكار المعني بتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ولمواصلة نشر نتائج الدراسة، تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة النيباد على إعداد طبعة جديدة للدراسة لعرضها على القطاع الخاص، من أجل إثارة المزيد من الاهتمام وتوظيف الاستثمارات في تنمية أفريقيا. وتعتزم اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا التعاون في هذا الشأن مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمات القطاع الخاص مثل منظمة الشركاء العالميين في الهياكل الأساسية ومجموعة دانغوت (Dangote Group).

## ثانيا – الدعم التقني المباشر للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)

١٤ – سعيا لتعزيز قدرات وكالة النيباد في المجالات الرئيسية ذات الأولوية والدفع بعملية النيباد، انتدبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مرة أخرى اثنين من كبار مستشاريها لدى أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ووكالة النيباد، من أجل تقديم الدعم التقني المباشر والخدمات الاستشارية. وفي إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة لدعم وضع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، عقدت حوارين رفيعي المستوى (في جنوب أفريقيا ورواندا) من أجل تعميق الوعي لدى المخططين الأفريقيين على أعلى مستوى بشأن القضايا المتعلقة بالخطة. وقد تولى معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط تيسير الحوارين اللذين شملا دوراتٍ لبناء القدرات لصالح مديري التخطيط الوطني في جميع البلدان الأفريقية الأربعة والخمسين بشأن كيفية دمج عناصر خطة عام ٢٠٦٣ في الاستراتيجيات الوطنية، من أجل ضمان التماسك وتعزيز التنسيق في تنفيذ أولويات النيباد. وجرى أيضا، من خلال المعهد، واستجابة لطلب محدد من المديرين الذين حضروا الحوار الأول، تنظيم جلسة متابَعة أتاحت للمخططين الفرصة للمساهمة في النقاش الدائر بشأن خطة عام ٢٠٦٣ قبل اكتمالها.

١٥ – وواصلت منظومة الأمم المتحدة، ممثلةً في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم الدعم المباشر لأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، لاسيما فيما يتعلق بعملية إعادة الهيكلة التي تشهدها الأمانة. وقد استمرت منظومة الأمم المتحدة في دعم الخطوات والأنشطة الحاسمة في إطار الآلية، بما في ذلك الاستعراضات القُطرية وحلقات العمل التوعوية، وتقديم الدعم التقني لمبادرة الطاقة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، رحب مؤتمر الاتحاد الأفريقي، في دورته المعقودة في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥، بإكمال الرؤية الأفريقية للطاقة وخطة تنفيذها.

١٦ – ولذا ستمضي منظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له فيما يتعلق بهذه الرؤية التي تهدف إلى تعزيز موقف أفريقيا من حيث زيادة فرص الحصول على مصادر طاقة نظيفة وموثوق بها بأسعار معقولة، وتعزيز مشاريع العمل الوطنية والإقليمية ذات الأولوية في قطاع الطاقة.

## ثالثا– توحيد الأداء في الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له

١٧ – تدعم منظومة الأمم المتحدة برنامج النيباد التابع للاتحاد الأفريقي من خلال آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا التي تتمحور حول تسع مجموعات مواضيعية تستند إلى أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له. ويجري إعداد خطط العمل وما يتصل بها من برامج عمل المجموعات بالتشاور مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهي متوائمة تماما مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له. وترد أدناه الأنشطة التي تُبرز التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة ولها تأثير على المنطقة ككل، ضمن المجموعة الخاصة بكلٍّ منها. وسيركز هذا الفرع على تقديم الإنجازات الرئيسية التي حققتها المجموعات في عام ٢٠١٤ وتدوين التطورات التي حدثت منذ انعقاد الدورة الخامسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا.

### ألف – الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

١٨ – لقد حققت مجموعة الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية نتائج كبيرة، لاسيما في تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. كما قدمت الدعم للقطاع الزراعي في أفريقيا عموما، بما في ذلك عن طريق تعزيز السيطرة والقيادة على المستوى القُطري، وحشد الدعم السياسي والمالي والتقني، وضمان قدر أكبر من شمول الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية

المختلفة والقطاع الخاص في جهود التنمية. وقد تحقق ذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين والمؤسسات الأفريقية والبلدان نفسها.

١٩ - وقد أدت التكلفة التي تتحملها اقتصادات أفريقيا نتيجة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي إلى إعاقة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة للقارة. ومن ثم فإن المجموعة تواصل العمل على الدراسة المعنونة ''تكلفة الجوع في أفريقيا''، وهي مشروع تقوده مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأغذية العالمي. والدراسة، التي تجرى دعما لإستراتيجية التغذية الإقليمية الأفريقية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، تفتح آفاقا جديدة من خلال تحليل ما يترتب عن سوء التغذية من عواقب اجتماعية واقتصادية. ويجري تنفيذها في ١٢ بلدا في أفريقيا على أيدي أفرقة التنفيذ الوطنية التي تتألف من موظفين من مختلف الوزارات المسؤولة عن الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والتخطيط والمالية، والمؤسسات الإحصائية الوطنية. وقد أُكملت الدراسة بالفعل في أربعة بلدان هي إثيوبيا وأوغندا وسوازيلاند ومصر.

٢٠ - وتعمل المجموعة بالتعاون مع البنك الدولي والشركاء الوطنيين والإقليميين لإقامة نظام مستدام لرصد تأثير السياسات الغذائية والزراعية، من خلال وضع مؤشرات مشتركة لرصد السلع الأساسية والإنفاق العام. ومن شأن هذا النظام مساعدة واضعي السياسات والجهات المانحة على فهم ما إذا كان للسياسات تأثير إيجابي، وتيسير مقارنة النتائج بين البلدان المشاركة على مر الزمن.

## باء- مجموعة البيئة والسكان والتوسع الحضري

٢١ - نظم أعضاء مجموعة البيئة والسكان والتوسع الحضري، ولاسيما منهم صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، حلقة عمل لبناء القدرات في مجال إدماج سياسات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في برامج مفوضية الاتحاد الأفريقي، على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وكان المشاركون في التدريب من العاملين في إدارات شؤون الاقتصاد الريفي، والزراعة، والاتصالات والشؤون الاجتماعية التابعة للمفوضية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمجموعة نفسها. وكان الهدف من التدريب تمكين موظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنيين بمجالات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر من تعزيز قدراتهم على دمج القضايا الاستراتيجية في برامج العمل السنوية لإداراتهم، وتمكينهم من مساعدة الدول الأعضاء على إدماج سياسات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في عمليات التنمية، مع التركيز تركيزا قويا على الرصد والتقييم.

٢٢ - وعمل أعضاء المجموعة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ تدريب مكثف في مجال بناء القدرات لصالح منتجي ومستخدمي المعلومات المناخية، ونظموا منتدى توقعات المناخ للجنوب الأفريقي. وساعد كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي، والنيباد، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمنتدى الأفريقي للغابات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تنظيم الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

٢٣ - واتّساقا مع موضوع ''إدماج الديناميات والروابط السكانية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا''، قام أعضاء المجموعة بدعوة الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التخطيط والتنمية والصحة والشؤون الجنسانية والسكان، وممثلي منظمات المجتمع المدني وجمعيات الشباب والجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى المؤتمر الإقليمي الأفريقي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ المعقود في أديس أبابا، الذي أسفر عن اعتماد إعلان أديس أبابا بشأن السكان

والتنمية في أفريقيا بعد عام ٢٠١٤. ويدعو الإعلان إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل المنبثقة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في جميع أنحاء أفريقيا.

## جيم- مجموعة العلوم والتكنولوجيا

٢٤ - يقوم أعضاء مجموعة العلوم والتكنولوجيا، كل في إطار ولايته، بتقديم الدعم لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحويل اقتصاداتها إلى اقتصادات قائمة على المعرفة والابتكار. وتعمل المجموعة بنشاط لمساعدة البلدان على وضع سياسات وتطوير برامج وشراكات من شأنها تحسين الفرص الاقتصادية، مع المحافظة على النسيج البيئي والاجتماعي.

٢٥ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، أكدت المجموعة على مجالات من قبيل الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المعارف، وعقد اجتماعات الخبراء لتعزيز حوار السياسات بشأن العلم والتعليم والشباب، وتدريب موظفي إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال سياسات البحوث والتحليل الاستراتيجي، وتقييم مدى ملاءمة الآليات الحكومية الدولية القائمة المتعلقة بالعلم والتعليم والشباب. ويُلتمس المزيد من الدعم أيضا لتنظيم دورات للتوعية والتدريب في مجال برامج العلوم والتعليم والشباب، ولتجديد البوابة الإلكترونية لإدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

## دال- مجموعة الدعوة والاتصالات

٢٦ - تضطلع مجموعة الدعوة والاتصالات بدور استراتيجي في تكوين وترسيخ صورة إيجابية عن الاتحاد الأفريقي وأجهزته. ومن ثم تركزت أنشطتها على ثلاث أولويات هي: تعزيز أنشطة الدعوة لدعم الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد من خلال عملية آلية التنسيق الإقليمية؛ وتعزيز الحوار بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة من جهة، ووسائط الإعلام التي تبث أخبار أفريقيا من جهة أخرى؛ وتحسين قدرات أفرقة الاتصال في مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد. وسعيا لتحقيق هذه الأهداف، تنظم المجموعة سلسلة من الأنشطة كل عام في نيويورك على هامش دورات الجمعية العامة لفائدة المفوضية ووكالة النيباد، بما في ذلك جلسات الإحاطة الإعلامية للمجموعة الأفريقية والدول الأعضاء الأخرى.

٢٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، اُتخذت ترتيبات لكي يُلقي المدير التنفيذي لوكالة النيباد خطابا أمام الجمعية العامة. وعقدت المجموعة مؤتمرا صحفيا أدارته مفوضية الاتحاد الأفريقي التي تتولى منصب الرئيسة المشارك للوكالة، لتقديم إحاطة إعلامية كاملة للصحافة الدولية عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج النيباد. وقدمت المجموعة خدمات استشارية ومساعدة تقنية وتدريبا ودعما ماليا، وساهمت في تنظيم حلقات عمل واجتماعات فريق الخبراء وهيئة السياسات؛ وساعدت على صياغة الأطر والبرامج وخطط العمل الهامة وإعدادها؛ وقدَّمت الدعم للموظفين؛ وعملت على تيسير بلورة مواقف مشتركة بشأن القضايا العالمية، ودعمت مفاوضات أفريقيا في هذه القضايا.

## هاء- مجموعة الهياكل الأساسية والتنمية

٢٨ - واصلت المجموعة الفرعية المعنية بالطاقة إعداد وتعميم مبادئ توجيهية من أجل وضع إطار وسياسات للطاقة الحيوية في أفريقيا تراعي الفوارق الجنسانية، من أجل تعزيز فرص العمل اللائق المحلية في قطاع الطاقة الحيوية باعتبار أن التحول إلى الطاقة المستدامة لا يمكن أن ينجح دون الطاقة الحيوية الحديثة. وينبغي أن يستند تطويرُ الطاقة الحيوية إلى نهج شامل يتجاوز قطاع النقل؛ ويعمل على تيسير الحصول على الطاقة سواء على مستوى الأسرة المعيشية (في الريف والحضر) لأغراض الطهي والإضاءة، أو على المستويات التجارية والصناعية؛ ويركِّز على المواد الخام غير الغذائية؛ ويدعو إلى تقييم جميع المواد الخام المستخدمة لإنتاج الطاقة الحيوية على أساس فوائدها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتكاليفها قبل إصدار عقود الاستثمار.

٢٩ - ويكمن هدف المجموعة الفرعية المعنية بالنقل في تعزيز قطاع النقل من أجل تحفيز التكامل الاقتصادي في أفريقيا ومعالجة النقص في القواعد والمعايير المنسقة، مع التركيز على تطوير شبكة الطرق السريعة العابرة لأفريقيا، والسلامة على الطرق، وتيسير النقل، وتفعيل الوكالة المنفذة لقرار ياموسوكرو بشأن رفع القيود عن استخدام وسائل النقل الجوي في أفريقيا.

٣٠ - وفيما يتعلق بتيسير التجارة والنقل، واصل أعضاء المجموعة العمل بشكل وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لزيادة التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على خفض تكاليف النقل بهدف تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية والتجارة بين القارة وبقية العالم.

٣١ - ويقال إن البلدان الأفريقية مترددة في توقيع الاتفاقيات والاتفاقات الدولية بشأن تيسير التجارة أو التصديق عليها أو تنفيذها، لسبب يرجع في جزء منه إلى عدم تيقنها من فوائد هذه الاتفاقيات والاتفاقات. ويمكن أن يُعزى عدم التيقن هذا، جزئيا على الأقل، إلى عدم إجراء أية دراسة لتقييم الآثار المحتملة لهذه الصكوك. ولذلك، أجرى أعضاء المجموعة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي دراسة عن أثر تدابير تيسير التجارة (مثل تقليص الإجراءات الجمركية ومدة التخليص الجمركي) على التجارة بين البلدان الأفريقية في سياق منطقة التجارة الحرة الأفريقية. وقد عُرضت نتائج هذه الدراسة على مختلف الاجتماعات التي نظمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكانت محط اهتمام الجماعات الاقتصادية الإقليمية وعدد من الحكومات.

٣٢ - وفيما يخص تعزيز ممرات النقل، يعمل أعضاء المجموعة على إنشاء تحالف إدارة الممرات في أفريقيا، الذي يجمع بين المنظمات الرئيسية المعنية بإدارة الممرات في أفريقيا، بما في ذلك تلك التي تدير الممر الشمالي، وممر خليج والفيس ( Walvis Bay)، وممر مابوتو، وممر أبيدجان –لاغوس، وموانئ شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

## واو – مجموعة التنمية الاجتماعية والبشرية

٣٣- دعمت مجموعة التنمية الاجتماعية والبشرية تحقيق عدد من النتائج عن طريق تقديم خدمات المشورة الفنية وتيسير التعاطي مع أهم الجهات المعنية على النحو المطلوب.

٣٤- وأنشأت المجموعة الفرعية المعنية بالصحة أمانةَ برنامج رصد حالة الإيدز في أفريقيا وزوّدتها بجميع ما تحتاجه من موظفين ومن دعم فني ومالي ضمن إدارة الشؤون الاجتماعية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد عقدت الأمانة اجتماعاً تشاورياً صادق رؤساء الدول على وثيقته الختامية الرئيسية. وتتضمن تلك الوثيقة، التي عنوانها ''خريطة طريق الاتحاد الأفريقي نحو المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي''، مجموعة من التوجيهات والتعليمات المرشَّدة والمرتّبة حسب الأولوية الموجَّهة إلى شركاء الاتحاد الأفريقي الذين يعملون على التصدي للإيدز في أفريقيا. وأنشأت أمانة برنامج رصد حالة الإيدز في أفريقيا أيضاً مكاتب إقليمية لها للتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، حيث بدأت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هذه العملية بالفعل.

٣٥- وقد بدأ تقديم الدعم المنسَّق لإدارة الشؤون الاجتماعية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تنظيم مؤتمر قمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا المعقود في أبوجا في تموز/يوليه ٢٠١٣، والمعروف باسم مؤتمر أبوجا +١٢، عن طريق توظيف استشاري لإعداد تقرير عن الرصد والتقييم قُدم إلى رؤساء الدول أثناء مؤتمر القمة. وقدمت عدة وكالات أيضاً الدعم المالي لممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية والبرلمان الأفريقي بهدف إغناء الحوار وكفالة متابعة نتائج مؤتمر القمة وتنفيذها. وقد دعم أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالصحة تلك النتائج وأثروا فيها، بما في ذلك في إصدار إعلان بشأن الإيدز والسل والملاريا، وذلك عن طريق المشاركة في مختلف الأنشطة أثناء انعقاد مؤتمر القمة،

من قبيل المشاورات مع منظمات المجتمع المدني، واجتماعات الخبراء ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي ومؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

٣٦- وتؤدي المجموعة الفرعية المعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية دور فريق عامل تقني مشترك بين الوكالات هدفُه تقديم الدعم الفني والمالي لحملة ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة'' في أفريقيا. وتقدِّم أمانة الحملة أيضاً التدريب لبناء قدرات العاملين في مجال الأمن الوافدين من ٣٦ بلداً أفريقياً بغية تحسين سبل التصدي للعنف ضد المرأة.

٣٧- وبناءً على قرار المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي الذي يحث فيه الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي بشأن حقوق ورفاه الطفل على تقديم تقاريرها الأولية عن تنفيذ بنود الميثاق، ساعد أعضاء المجموعة بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وبخاصة منها إثيوبيا وإريتريا والجزائر وجنوب أفريقيا وغابون والكونغو وليبريا، على إعداد تقاريرها. وتواصل المجموعة دعم جميع الدول الأطراف التي لم تقدم تقاريرها بعد، لاسيما أن المادة ٤٣ من الميثاق تنص على أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي يجب أن تقدم تقاريرها الأولية في غضون سنتين من تاريخ التصديق عليه.

## زاي – مجموعة الحوكمة

٣٨- دعمت مجموعة الحوكمة الاتحاد الإفريقي في مجالات شتى منها التنفيذ الفعال لإستراتيجية تعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا، وتقديم المساعدة التقنية للهيكل الأفريقي للحوكمة ولمنتدى الحوكمة الأفريقي، وتقديم المساعدة التقنية لأجهزة إدارة الانتخابات وعمليات مراقبة الانتخابات، والإنفاذ الفعال للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وأثمرت تلك الجهود العديد من الإنجازات الهامة منها:

- مشروع إطار سياساتي للاتحاد الأفريقي بشأن العدالة الانتقالية
- إذكاء الوعي بحقوق الإنسان
- تنقيح الوثائق الأساسية للهيكل الأفريقي للحوكمة ومنتدى الحوكمة الأفريقي ووضع جدول زمني لإجراء مشاورات لاحقة
- المساهمة الجوهرية في استراتيجية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا-بيساو
- إطلاق عملية إنشاء مؤسسات حوكمة وطنية وصياغة مشروع تقرير التقييم الذاتي للسودان
- إنشاء مؤسسات حوكمة وطنية في السنغال
- مساعدة موزامبيق على مواءمة خطة عملها الوطنية مع الاستراتيجيات الإنمائية الموجودة.

٣٩- وساهمت مجموعة الحوكمة أيضاً في المناقشات التي تناولت جدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وأعدت تقريراً تناول القارة ككل وموجزات عن السياسات تستند إلى خمسة تقارير دون إقليمية وموجزات عن السياسات (من المناطق دون الإقليمية الوسطى والشرقية والشمالية والجنوبية والغربية). وعقدت المجموعة ثلاثة منتديات للحوار ضمت نحو ٣٠٠ مشارك وستقدِّم إلى أمانة خطة عام ٢٠٦٣ وثيقة ختامية عن تلك المنتديات.

## حاء – مجموعة السلام والأمن

٤٠- التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي عريق في مجال السلام والأمن. وتتعاون مجموعة السلام والأمن مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الآليات الإقليمية من خلال أربع مجموعات فرعية هي: منظومة السلم والأمن الأفريقية؛ ومجموعة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع؛ ومجموعة التأهب والتصدي للطوارئ؛ ومجموعة العدالة الانتقالية.

٤١- وقد واصل أعضاء مجموعة السلام والأمن أنشطتهم طيلة عام ٢٠١٤ وأسهموا إسهاما كبيرا في تفعيل برامج الاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن، من حيث تطوير القدرات لتقوية شراكاته الإستراتيجية ومن حيث تحسين وتنسيق عملياته القصيرة المدى. وواصلت المجموعة الفرعية المعنية بمنظومة السلم والأمن في أفريقيا عملها على تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء منظومة السلم والأمن الأفريقية وتفعيلها، ولاسيما تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية.

٤٢- ونسقت المجموعة الفرعية دعم الأمم المتحدة لبرنامج التدريب المسمى ''أماني أفريقيا'' لفائدة القوة الاحتياطية الأفريقية، ولجهود وضع وتنقيح السياسات والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات وعمليات دعم السلام. وتشمل هذه الجهود وضع المبادئ التوجيهية لنزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم وإصلاح قطاع الأمن؛ ووضع معايير موحدة للإجراءات الأمنية الأساسية؛ والإطار الاستراتيجي لأنشطة الاتحاد الأفريقي لمكافحة الألغام؛ والمبادئ التوجيهية للإخلاء الطبي الخاصة ببعثات الاتحاد الأفريقي؛ وتقييم المبادئ الأساسية لعمل القوة الاحتياطية الأفريقية؛ والمبادئ التوجيهية لحماية المدنيين التي تُطبَّق في إطار مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة؛ ووضع قائمة المرشحين المدنيين المقبولين والتوجيه الإداري الخاص بالعنصر المدني في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام؛ ووضع إجراءات عمل موحدة لنظام إدارة الأصول الميدانية للاتحاد الأفريقي.

٤٣- وركّزت المجموعة الفرعية المعنية بالتأهب والتصدي للطوارئ جهودها على رسم خرائط أنظمة الإنذار المبكر في القارة الأفريقية، والتوعية بالقضايا الإنسانية، وتنسيق مشاركة الأمم المتحدة في الأنشطة الرفيعة المستوى. وكجزء من إستراتيجية الاتصالات التي وضعتها المجموعة الفرعية لنفسها، أنتجت مواد لإبراز دورها، ونشرات شهرية تتضمن معلومات مصوّرة، وفتحت حسابات على الفيسبوك وتويتر، وأعدت رسالة إخبارية عن التأهب والتصدي للطوارئ. وللتوعية بالدور الإنساني للاتحاد الأفريقي وبأنشطة شركائه في القارة الأفريقية، ساندت المجموعة الفرعية دعوة المشرفين على إدارة الكوارث الأفريقيين إلى اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإطلاق مبادرة مد يد العون، ونسقت المساهمات في الجلسة العلنية التي عقدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٤- ونسقت المجموعة الفرعية المعنية بالعدالة الانتقالية العمل على وضع إطار سياسات العدالة الانتقالية في الاتحاد الأفريقي. وقدمت وكالات الأمم المتحدة، وعلى رأسها مفوضية حقوق الإنسان، إسهامات جوهرية منسقة في مشروع النص الذي سيتم إقراره خلال الدورة المقبلة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

## طاء – مجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

٤٥- واصل أعضاء مجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق تعاونهم مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على تنفيذ خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا بوسائل برامجية عدة منها مبادرة تنمية الأعمال التجارية–الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، والخطة الأفريقية لصنع المستحضرات الصيدلانية. وتم الدفاع

بقوة عن عناصر مختلفة من الخطط المذكورة أعلاه في المفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى مواقف أفريقية موحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٦- وقدم أعضاء المجموعة أيضاً المساعدة التقنية للاتحاد الأفريقي في إعداد إطار عمل لتنفيذ قرار قمة لشبونة (٢٠٠٧) الذي أقره رؤساء دول الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والداعي إلى إنشاء هيئة مكلفة بالأمن الغذائي داخل الاتحاد الأفريقي وإلى إقامة نظام للإنذار السريع بشأن الأغذية والأعلاف في أفريقيا. وقد أُنشئت آلية لتنسيق إدارة السلامة الغذائية على نطاق أفريقيا تابعة للاتحاد الأفريقي بهدف تحقيق ما يلي:

- تعزيز الصحة العامة عن طريق التقليل من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عبر الأغذية، مع مراعاة المشاكل الصحية ذات الصلة التي يتسبب فيها الحيوان والنبات، ومراعاة البيئة؛
- حماية المستهلكين من الأغذية غير الصحية أو الفاسدة أو المغشوشة أو التي تحمل علامات مضلِّلة؛
- زيادة فرص الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية في تجارة الأغذية، بما يشمل رفع مستويات الإنتاج؛
- تعزيز تجارة الأغذية وتبادلها فيما بين الدول الأعضاء؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية بالمحافظة على ثقة المستهلكين في النظام الغذائي ووضع أسس تنظيمية سليمة لتجارة الأغذية.

## رابعاً – تنفيذ برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي

٤٧- لقد تم إنجاز وتقديم تقرير عن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي في إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وبرنامج العمل لمجموعات آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا؛ غير أن تنفيذ برنامج بناء القدرات قد اتسم بالبطء بسبب قلة الموارد المخصصة لذلك ضمن المجموعات وضعف تنسيق أنشطة بناء القدرات بسبب نقص الموظفين في مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويجري العمل حالياً، بناء على توصيات الدورة الثالثة عشر لمجموعات آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا، من أجل توسيع برامج بناء القدرات التي تضعها المفوضية لكي تشمل وكالة النيباد وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي، إلى جانب الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقد وضعت الأمانة المشتركة لمجموعات آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا، بالتشاور مع وكالة النيباد، برنامج عمل لبناء قدرات الوكالة. ووفّرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الموارد اللازمة لتوظيف استشاريين لهذا الغرض. وسينفَّذ تدبير مماثل لفائدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة أخرى تابعة للاتحاد الأفريقي في السنوات المقبلة.

٤٨- وأنشأت منظومة الأمم المتحدة، في سياق آلية التنسيق الإقليمية، إطار عمل يخلُف سابقه، ويُعرَف بشراكة تنفيذ خطط التكامل والتنمية في أفريقيا، وهو إطار يتواءم بصورة تامة مع خطط أفريقيا الإنمائية، ولاسيما جدول أعمال عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

## خامساً – الفريق العامل المعني بوضع إطار عمل بشأن دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له

٤٩- عملاً بالفقرة ٢٥ من الوثيقة الختامية للدورة الرابعة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا، قُدم تقرير تمهيدي عن الاستعراض الثاني من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات لبرنامج بناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وبيّن التقرير أن تنفيذ البرنامج قد عانى من نقص شديد في الموارد، حيث لم تخصَّص له أبداً موارد مباشرةً من الميزانية البرنامجية العادية للأمم

المتحدة. ولمعالجة هذه المشكلة، قُدمت توصية بدمج ولايات البرنامج في الولايات المتعلقة ببرنامج النيباد، وبأن يُرصد ما يلزم من مخصصات لتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعبئة الموارد من داخل الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة ومن خارجها دعماً لتنفيذ البرنامج.

٥٠- وعملاً بالفقرة ٣٧ من نفس الوثيقة الختامية، طُلب إلى منسقي المجموعات أن ينشئوا فريقاً عاملاً يُعنى بوضع إطار عمل للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له، بما في ذلك خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والبرنامج الذي سيخلف برنامج بناء القدرات في عام ٢٠١٦.

٥١- ومن الأهداف المحددة التي يتوخى الفريق العامل تحقيقها ما يلي:

(أ) استعراض مفهوم آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا وفلسفتها؛

(ب) دراسة برامج الأمم المتحدة الحالية لدعم الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد التابعة له، لكفالة مواءمتها مع الأهداف الإنمائية الجديدة التي وضعها الاتحاد الأفريقي للقارة، والبرنامج الذي سيخلُف برنامج بناء القدرات بعد عام ٢٠١٦؛

(ج) المواءمة بين مختلف برامج تطوير قدرات الاتحاد الأفريقي؛

(د) بحث ما إذا كان الهيكل الحالي لآلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا (بما فيها آليات التنسيق دون الإقليمية) ملائماً لكفالة فعالية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له ؛

(هـ) الاستفادة من دروس وتجارب آليات التنسيق الإقليمية الأخرى في مختلف أنحاء العالم.

٥٢- وقد أعد الفريق العامل تقريراً كاملاً يبيّن بإيجاز أهم التوصيات التي قُدمت فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف لكي ينظر فيها رؤساء آلية التنسيق الإقليمية ومنسقو المجموعات والمجموعات الفرعية.

## سادساً – التطورات ذات الصلة بآليات التنسيق الإقليمية

### ألف – شمال أفريقيا

٥٣- كجزء من شراكة المغرب العربي، حدّدت آلية التنسيق دون الإقليمية المجالات الأربعة التالية ذات الأولوية في محاولةٍ لإعادة تفعيل خطة التكامل الإقليمي:

'١' برنامج لتسريع تنقُّل العمال؛

'٢' إستراتيجية إقليمية لعمالة الشباب؛

'٣' تنفيذ إستراتيجية زراعية للمغرب العربي؛

'٤' وضع اتفاق إقليمي بشأن الطاقة الكهربائية.

## باء – شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٥٤- تم خلال الدورة الثالثة عشر لآلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا، المعقودة في عام ٢٠١٢، إقرار خطة العمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ الخاصة بآلية التنسيق دون الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتم تحديد اثني مجالاً مواضيعياً يجري رصدها بنشاط لأغراض التنفيذ. وتجري مناقشة إستراتيجية لتعبئة الموارد والتنفيذ من قِبل الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمكتبين دون الإقليميين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٥٥- وتم تحقيق الإنجازات التالية:

- إصدار الخطة الرئيسة للسياحة، ومن البلدان المتعاونة فيها إثيوبيا وأوغندا ورواندا وكينيا.
- البدء في برنامج لإنشاء آلية إقليمية لإدارة الموارد الطبيعية بقيادة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ ومن المقرر صياغة خطة عمل تجارية خمسية؛
- الشروع في مناقشة برنامج لتحقيق الأمن الغذائي؛
- بدء العمل ببرنامج للطاقة المستدامة في شرق أفريقيا.

٥٦- ومن الخطوات المقبلة التي ستقوم بها آلية التنسيق دون الإقليمية ما يلي:

- إنشاء لجنة توجيهية لآلية التنسيق دون الإقليمية؛
- وضع إطار عمل للرصد والتقييم بهدف رصد ما يحرَز من تقدم؛
- إنشاء لجان لتعبئة الموارد حسب مجالات التركيز المواضيعية.

## جيم – وسط أفريقيا

٥٧- اعتمدت آلية التنسيق دون الإقليمية لوسط أفريقيا برنامجاً إرشاديا مشتركاً جديداً يشمل الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ ويتضمن ١١٢ نشاطاً اختيرت من بين أكثر من ١٦٧ نشاطاً اقترحها الشركاء. وإذ وضع الشركاء في حسبانهم القيود والعقبات التي واجهوها في تنفيذ البرنامج الأول، فإنهم أوصوا بتحسين الإطار المؤسسي للآلية عن طريق استكمال شبكة جهات الاتصال وتقوية نظام الرصد والتقييم. وبهدف تحسين إطار التمويل أوصوا أيضاً بتفعيل آليات التمويل الذاتي داخل المؤسسات دون الإقليمية من أجل زيادة القدرة على استيعاب الموارد التي خصصتها الجهات المانحة بالفعل والقدرة على التخطيط وصياغة طلبات التمويل.

## دال – غرب أفريقيا

٥٨- واصلت آلية التنسيق دون الإقليمية لغرب أفريقيا، التي أنشأت فريقاً عاملاً مشتركاً يضم المنظمات الحكومية الدولية في غرب أفريقيا، العمل في المجالات المواضيعية التالية:

- الحوكمة والسلام والأمن والتأهب للعمل الإنساني، بما في ذلك المواضيع المتفرعة للحوكمة والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والأمن والعمل الإنساني وبناء القدرات في مجال الإحصاءات.

- التكامل الاقتصادي وما يتفرَّع عنه من مواضيع تتمحور حول التجارة الحرة وحرية التنقل والتقارب الاقتصادي ومواءمة السياسات النقدية واستحداث عملة واحدة.

- تطوير الهياكل الأساسية مع التركيز بوجه خاص على المواضيع المتفرعة عن ذلك وهي النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة.

- التنمية الاجتماعية والمسائل الجنسانية، مع التركيز على التعليم والأبحاث والابتكار والسكان والصحة والمسائل الجنسانية والشباب والعمالة والثقافة والرياضة.

- الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والماء والبيئة، مع التركيز على المواضيع المتفرعة للقدرة على التعافي، والماء والنظافة، والبيئة وتغير المناخ.

- تطوير القطاع الخاص مع التركيز على المواضيع المتفرّعة لقطاعات الصناعة والتعدين والنفط.

## سابعاً – أهم الملاحظات التي تمخضت عنها الدورة الخامسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا

٥٩- أسهمت منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا إسهاماً كبيراً في تلبية احتياجات أفريقيا في مجال بناء القدرات. بيد أن عدداً من التحديات لا يزال قائماً ويعود السبب في ذلك على الخصوص إلى بطء تنفيذ برنامج العمل المتعلق ببناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٦٠- ولا تزال ثمة عوائق أمام تعبئة الموارد اللازمة لدعم تنفيذ برامج المجموعات، حيث لا توجد مخصصات في الميزانية لدعم تنفيذ برنامج العمل الخاص ببناء القدرات وخطط عمل المجموعات. وكذلك لا تزال العقبات المالية تحد من قدرة العديد من الوكالات على الإسهام في عمل المجموعات، وهو تحد ينبغي مواجهته بصورة عاجلة.

٦١- وتحتاج الأمانة المشتركة لآلية التنسيق الإقليمية إلى مزيد من التقوية لكي تتمكن من تنسيق المجموعات بفعالية وكفالة قيام كل منها بأنشطته، بما في ذلك رصد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من تعزيز وظائف الأمانة عن طريق إنشاء شعبة تنمية القدرات داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن قلة عدد العاملين في كل من مكتب نائب رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ووحدات التنسيق والتخطيط الاستراتيجي لبرنامج النيباد عاملٌ لا يزال يحد من قدرات الأمانة.

٦٢- ويواجه العديد من المجموعات التحدي المتمثل في وضع برامج مشتركة بغرض تحقيق أقصى أثر ممكن على الرغم من العقبات التي تكتنف دورات البرمجة وعدم وجود صندوق تمويل مشترك، ووجود اختلافات بين هيئات إدارة المجموعات. لذلك فإن التعاون والتعاضد بين المجموعات في دعم الأمانة المشتركة أمر حيوي لضمان التماسك والتآزر والفعالية في تنفيذ البرامج. ولا بد من زيادة وتيرة الاجتماعات بين المنسِّقين والتقيد بخطة عمل المجموعة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له، ومن تعزيز التعاون والشراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية لضمان أن تحقق البرامجُ أقصى أثر ممكن في المناطق دون الإقليمية. وفي هذا الشأن، ولكفالة تنسيق وتنفيذ أفضل للأنشطة التي يشترك في تنفيذها الأعضاء، يوصى بأن توضع جداول زمنية في بداية السنة لتنظيم أنشطة جميعً أعضاء المجموعات. وينبغي أن يحرص جميعُ الأعضاء المشاركين في المجموعات من التابعين للأمم المتحدة على إدراج الأعمال التي يضطلعون بها في إطار آلية التنسيق الإقليمية والمجموعات بوضوح ضمن برامج عملهم العادية وفي الميزانيات البرنامجية.

٦٣- وعلى الرغم من التقدم الذي أُحرز في عدة مجالات فإن التواصل بين مجموعة الدعوة والاتصال وباقي المجموعات لا يزال يشكل تحدياً. فليست ثمة حاليا آلية لتشاطُر التجارب، ولا تزال المجموعات تعمل بصورة منفصلة، على الرغم من ضرورة تعميم الاتصالات. ولا يزال العائق الرئيس يتمثل في تعيين جهة اتصال أو موظف مكرَّس للاتصال داخل كل مجموعة. فالمعلومات تبقى حبيسة كل مجموعة. وبإمكان مجموعة الدعوة والاتصال، إذا توافر لديها القدر الأدنى من التمويل، أن تُنشئ رسالة إخبارية أو منتدى على الإنترنت يتيح التبادل الآني للأفكار بالاستفادة من إسهامات المجموعات الأخرى، بحيث يتحقق الهدف المتمثل في تعميم الاتصال داخل آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا.

٦٤- ولا غنى عن إمساك أهم الجهات صاحبة المصلحة لزمام عمل كل مجموعة وقيادتها له. ولا تزال مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي النشطة، بصفتها شريكة في رئاسة المجموعات، تترك أثرا إيجابيا كبيرا في عمليات المجموعات. وفي انتظار تحقيق المزيد من النتائج الملموسة، تم وضع أسس متينة للتعاون المثمر. إلا أن الحاجة تدعو إلى التصدي لمشكلة نقص الموارد البشرية والمالية المكرسة لتمكين الشركاء في الرئاسة من التنسيق الفعال ومن تحفيز الأعضاء. وكذلك فإن التفاوت في أدوار مختلف الإدارات داخل المفوضية ومستويات مشاركتها يضر بأداء المجموعات. ومن شأن زيادة سيطرة المفوضية وتعزيز ما تقدمه من إرشادات في تنسيق أنشطة المجموعات أن يحسّن أداءها.

٦٥- وينبغي تحديد دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية بمزيد من الوضوح. كما ينبغي تحسين التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والنيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية حفاظاً على الفعالية والتماسك والتآزر في عمل آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا. ولا يزال عدم إحراز تقدم ملموس في مستوى تمثيل الجماعات الاقتصادية الإقليمية داخل المجموعات يشكّل عقبة كبيرة أمام ضمان إدراج المشاكل دون الإقليمية بشكل فعال في صميم أعمال الآلية ومنظومة المجموعات التابعة لها.

## ثامناً - التوصيات وطريق المضي قدماً

٦٦- تتفق منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية عموماً على وجوب فعل المزيد لتعزيز آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا، دعماً لجدول أعمال الاتحاد الأفريقي وأجهزته. فمن شأن تعزيز الآلية أن يؤدي إلى تنسيق أفضل لأعمال الأمم المتحدة وتزيدها تماسكاً وفعاليةً من حيث التكلفة وتعزز أثر أنشطة المجموعات. ومن أجل المضي قُدماً على هذا الدرب وبهدف تحسين الآلية، يوصى باتخاذ التدابير التالية:

(أ) تقوية البرامج المشتركة بين منظومة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي استنادا إلى أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له وإلى أولويات الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وإن المجموعات، بالتعاون مع المفوضية وبرنامج النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية، مدعُوّة إلى صياغة خطط عمل متوسطة المدى لدعم برامجها وأنشطتها في هذا المجال.

(ب) تقديم أمانة آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا بانتظام إحاطات موجزة للمفوضين ومديري الإدارات في مفوضية الاتحاد الأفريقي وقادة وكالة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن آلية التنسيق الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، سعيا لزيادة المشاركة على جميع المستويات.

(ج) ينبغي لجميع المجموعات أن تعطي الأولوية للتعاون والشراكات بين المجموعات بما يتفق مع القرارات السابقة لآلية التنسيق. وفي هذا الشأن، ينبغي أن تستمر المجموعات في عقد اجتماعاتها مرة في كل فصل على الأقل، وأن تعقد المجموعات الفرعية اجتماعات في الفترة التي تفصل بين الاجتماعات المنتظمة للمجموعات. وينبغي وضع جدول زمني للاجتماعات المنتظمة التي تعقدها كل مجموعة والاحتفاظ به لدى أمانة الآلية، بما ييسّر التخطيط لجميع الجهات المعنية.

(د) ينبغي أن يحرص جميعُ الأعضاء المشاركين في المجموعات من التابعين للأمم المتحدة على إدراج الأعمال التي يضطلعون بها في إطار الآلية والمجموعات بوضوح ضمن برامج عملهم العادية وفي الميزانيات البرنامجية. وينبغي أخذ ما يقومون به من عمل داخل الآلية بعين الاعتبار عند استعراض أداءهم.

(هـ) يتعين تزويد أمانة الآلية بالموارد الملائمة لكي تقدم مزيداً من الدعم الجوهري الفعال للمجموعات التابعة لها، ولأغراض التنسيق دون الإقليمي، ولتحسين التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ولرصد وتقييم البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي والأنشطة والأعمال المرتبطة بآلية التنسيق، ولأداء دورها بفعالية في دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

(و) ينبغي لأمانة آلية التنسيق، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أن تتولى الإرشاد العام فيما يتعلق بتشغيل آليات التنسيق دون الإقليمية في جميع المناطق دون الإقليمية. وينبغي لها أن

تمد يد العون للجماعات الاقتصادية الإقليمية، فرادى ومجتمعة، لكي تقرّر درجة مشاركتها في آليات التنسيق دون الإقليمية. وفي هذا الشأن، ينبغي للأمانة أن تتصل بالجماعات الاقتصادية الإقليمية التي لم تنضم بعدُ إلى آلية التنسيق دون الإقليمية لتشجيعها على الانخراط في العملية.

(ز) ينبغي للآلية أن تنفذ استراتيجيات لزيادة تنسيق أنشطة جمع الأموال، عن طريق إقامة شراكات مع الوكالات والمؤسسات والقطاع الخاص. وفي هذا الشأن، يمكن لأعضاء المجموعات أيضاً أن يعدّوا مقترحات لجمع الأموال لأغراض وضع برامج مشتركة.

(ح) ينبغي تشجيع تعبئة الموارد وممارسة النفوذ داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

(ط) لا بد من رسم إستراتيجية اتصال للدعوة ولتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة المجموعات.